

آثار الأزمة على الاقتصاديات الناشئة (BRICS) وأهم الدروس المستفادة منها

من إعداد:

أ. موسلي أمينة	أ. بن علي عبد الغاني
ماجستير، تخصص: نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3.	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.

ملخص: بدأت بوادر واحدة من اعنف الأزمات المالية في قطاع الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية في أواخر 2006 وبداية 2007، ثم انتقلت في شكل عدوى إلى باقي دول العالم، ولم تسلم أي دولة تقريبا خاصة في ظل الترابط الوثيق بين الاقتصاديات العالمية، بحيث انتشرت هذه الأزمة من خلال مجموعة من الآليات التقليدية المتمثلة في الروابط التجارية والمالية، والآليات الحديثة التي أفرزتها منتجات الهندسة المالية أي كل من التوريق والمشتقات المالية. وعليه مست هذه الأزمة معظم الدول بصورة أو بأخرى، وقد ظهرت تداعياتها على الاقتصاد العالمي بوضوح خلال عام 2008. وعلى غير العادة يلاحظ أن الاقتصاديات الناشئة وخاصة دول بريكس BRICS (الصين، الهند، روسيا، البرازيل، جنوب إفريقيا) كانت أسرع الدول نموا وأقلها تأثرا بتداعيات الأزمة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاديات الناشئة "بريكس"، الأزمة المالية، العدوى المالية.

Résumé: L'économie mondiale connaît depuis la fin 2006 et début 2007 une crise économique et financière d'une ampleur inédite depuis la grande crise des années 1930, cette crise qui a commencé aux Etats-Unis dans le marché du crédit immobilier après la forte augmentation du nombre de saisies d'hypothèques, elle s'est rapidement propagée au reste du monde par les canaux traditionnels (les liens commerciaux et financiers) et par les canaux modernes, Créée par les produits d'ingénierie financière (titrisation et des dérivés).

Les effets de la crise se sont fait sentir dans pratiquement toutes les économies, encore la puissance de l'impacte diffère fortement selon les pays. Mais ayant mieux résisté à la crise que l'Europe et les Etats-Unis, les marchés

émergents et en particulier les « BRICS » (Brésil, Russie, Inde, Chine et Afrique du Sud), sont tout désignés pour prendre la relève.

Mots clés: économies émergentes « BRICS », crise financière, contagion financière.

المقدمة:

الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي عاشتها الولايات المتحدة الأمريكية تعد من أشد الأزمات وأعنفها وأكثرها تكلفة، ويتجلى ذلك من حيث اتساع نطاقها الجغرافي وتأثيرها على الاقتصاد المالي والحقيقي وانعكاساتها السلبية التي امتدت إلى خارج الولايات المتحدة الأمريكية، حيث مست هذه الأزمة معظم الدول بصورة أو بأخرى بدرجات متفاوتة. ولم تسلم الاقتصاديات الناشئة بصفة عامة ودول البريكس بصفة خاصة من هذه الأزمة، إلا أنها نجحت كمجموعة في تجاوز الركود العالمي على نحو أفضل من الاقتصاديات المتقدمة، حيث وعلى غير العادة عانت هذه الأخيرة من أضرار أقل، كما أنها سرعان ما تعافت مقارنة بنظيراتها المتقدمة. وعلى هذا الأساس نحاول في هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية التالية:

ماهي أهم العوامل التي سرعت في تعافي وخروج الاقتصاديات الناشئة_تحديدا مجموعة البريكس_ من الأزمة بأضرار أقل؟

وهذه الإشكالية بدورها قادت إلى طرح جملة من الأسئلة أهمها:

- فيما يتمثل السبب الجوهرى لهذه الأزمة؟

- على أي أساس يتم تصنيف الاقتصاديات، وهل يوجد تعريف موحد للاقتصاديات الناشئة؟

- هل يمكن الحديث حتما عن خارطة جديدة للاقتصاد العالمي؟

1. معايير تصنيف الدول: تصنف الدول وتسجل في خانات التقدم ودرجات النمو والنضج أو في المراتب الأقل

نموا، يتباين ويختلف حسب المدارس الاقتصادية والمقاييس المتبعة فيها:¹

أ) التصنيف حسب الأمم المتحدة: يتم التصنيف كل ثلاث سنوات على قاعدة ثلاثة معايير:

(1) مستوى الدخل: وفقا لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

(2) توفر الموارد البشرية: وفقا لرقم قياسي مركب يعتمد على مؤشر نوعية الحياة المادية (العمر المتوقع، استهلاك الفرد، معدل الالتحاق المدرسي).

(3) مستوى التنوع الاقتصادي: وفقا لرقم قياسي مركب يقوم على مؤشر حصة القطاعات الاقتصادية من الناتج واستهلاك الطاقة، إضافة إلى نوعية الصادرات السلعية.

¹ عبد الله رزق، "اقتصاديات ناشئة في العالم: نماذج تنموية لافتة"، دار الفارابي، بيروت (لبنان)، 2009، ص: 10، 12.

تندرج الدولة ضمن البلدان الأقل نمواً إذا حدث إخفاق في المؤشرات الثلاثة السابقة وتخرج من تلك الحلقة إذا تحطت معيارين من المعايير الثلاثة. ونظراً لصعوبة إيجاد تصنيف للدول فإن جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، كندا، الولايات المتحدة، إيسلندا، أستراليا، إسرائيل، اليابان، نيوزلندا، النرويج، جبل طارق، سويسرا، هذه جميعها صنفت دولاً متطورة. أما اقتصاديات أوروبا الشرقية التي لا تزال خارج عضوية الاتحاد الأوروبي فقد سميت الاقتصاديات الانتقالية، في حين صنفت كل دول العالم الأخرى كدول نامية. وهذا يعني أن دول الخليج العربي، وكل دول أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية، إضافة إلى النمرور الآسيوية والصين اعتبرت دولاً نامية، على الرغم من أن أكثرية هذه الدول تتمتع بناتج محلي أعلى قيمة من الناتج المحلي لبعض الدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي. وهذا ما يدل على أن تصنيف الأمم المتحدة تصنيف على أساس معايير سياسية - حسب النظام المتبع رأسمالي أو اشتراكي فيما سبق - حيث نجد أن اقتصاديات أوروبا الشرقية كانت تتبع النظام الاشتراكي تحت قيادة الاتحاد السوفياتي سابقاً.

(ب) التصنيف حسب تقرير التنمية البشرية: أشار تقرير التنمية البشرية رقم "38" الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعام 2008/2007 بناء على البيانات المتوفرة لأعضاء الأمم المتحدة، إضافة إلى هونغ كونغ، والأراضي الفلسطينية وبقي 17 دولة لم تتوفر المعطيات اللازمة لتصنيفها من بينها العراق وأفغانستان والصومال. لقد ركز التقرير على التصنيف وفقاً لأربع طرق هي:

- 1) مستوى التنمية البشرية: دمج التقرير عناصر من مؤشر الرفاه المركب تشمل معدلات الأعمار، ومستوى التعليم والدخل وتوزيع الثروة.
 - 2) حسب الدخل: تم تصنيف الدول وفقاً لمجموعات دخلية باستخدام التصنيفات الخاصة بالبنك الدولي: دخل مرتفع (10726 دولار للفرد)، ودخل متوسط (أقل من 10726 دولار للفرد)، ودخل منخفض 875 دولار وما دون للفرد).
 - 3) حسب المجاميع الرئيسية في العالم: فقد صنفت الدول إلى دول نامية تشمل وسط شرق أوروبا، رابطة الدول المستقلة، دول منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية.
 - 4) حسب المناطق: تم تقسيم الدول النامية حسب المناطق الإقليمية إلى دول عربية وشرق آسيا والهادئ، أمريكا الشمالية والمكسيك، جنوب آسيا، أوروبا الجنوبية، إفريقيا جنوب الصحراء، وسط أوروبا وأوروبا الشرقية.
- (ج) تصنيف مؤسسات محايدة: هناك مؤشرات تعتمد مؤسسات محايدة تقيم اقتصاديات العالم، منها:
- 1) جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر ودلالته على نجاح دولة ما في جذب ذلك الاستثمار، وعلى اعتبار اقتصادها من القوة بحيث تقبل عليه الاستثمارات الأجنبية أو العكس.
 - 2) درجة الملاءة الائتمانية للدولة، فالدولة التي تحصل على تقدير "A" أي أن درجة مخاطرها منخفضة و قدرتها على سداد دينها قوية. أما تقدير "BBB" فيعني أن درجة مخاطرها منخفضة وقدرتها على سداد دينها معتدلة، بينما تقدير "B+" فيعني أن درجة مخاطرها عالية ومضاربتها مرتفعة.

هذا التصنيف الائتماني قائم على معلومات كاملة تتوفر لمؤسسة التصنيف عن الوضع الاقتصادي للبلد المعني وتوزع المعلومات بين داخلية من مؤسسات البلد المعني، وخارجية من جهات خارجية مستقلة. ويشمل هذا التصنيف التغيير الموضوعي لنقاط الضعف والقوة والإمكانيات المتاحة للبيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ويساعد التصنيف على تقييم الانجازات المحققة والاستفادة منها في عملية تطوير الإصلاح الاقتصادي. إن القاعدة الأساسية للاقتصاد الناضج هي توفر الأرقام والمعلومات حيث من دونها تضيع إمكانية صنع قرار التطوير، لذلك يعتبر الإفصاح والشفافية معياري الرشد والنضج في القرارات الاقتصادية المناسبة.

(د) التصنيف حسب الناتج المحلي: يقيس الناتج المحلي الإجمالي مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها البلد خلال عام واحد، مضافا إليها الفارق بين عوائد الإنتاج من الداخل ومن الخارج، فيتشكل منهما الناتج المحلي الإجمالي. يحول البنك الدولي القيم والأرقام إلى دولار أمريكي على أساس سعر الصرف للسنة المعنية بهدف المقارنة بين الدول، لكن تلك الأرقام تفتقر إلى الدقة، فهي معطيات لا يتم تقديرها بشكل صحيح في كثير من البلدان، رغم ذلك يبقى أفضل وسيلة للمقارنة.

أما في عملنا هذا نقتصر على الاقتصاديات الناشئة وتحديدًا دول البريكس، فماذا نقصد بالاقتصاديات الناشئة ومتى برز هذا المصطلح، ومن هي دول البريكس؟

2. ماهية الاقتصاديات الناشئة ودول البريكس: نتطرق فيما يلي إلى كل من مفهوم الاقتصاديات الناشئة وتصنيفها وكذا أهم خصائصها:

1.2 مفهوم الاقتصاديات الناشئة: ظهر مصطلح الاقتصاديات الناشئة في 1980 مع تطور الأسواق المالية في الدول النامية، أول من استخدم مصطلح الاقتصاديات الناشئة هو "Agmael Antoine van" الاقتصادي الهولندي في مؤسسة التمويل الدولية في عام 1981 للإشارة إلى الدول النامية التي تقدم فرص للمستثمرين.² كما أنها تلك الاقتصاديات التي لا يتجاوز الناتج المحلي فيها للفرد العتبة التي يحددها البنك الدولي لتمييز هذه الدول عن الدول المرتفعة الدخل. إلا أن هذه الطريقة أصبحت غير ناجحة، فالاعتماد على الدولار لحساب الناتج الوطني الخام للفرد يتأثر بالتقلبات الحادة لمعدل سعر الصرف، كما أن إعداد الإحصاءات الخاصة بالناتج المحلي الخام يلزمها الكثير من الوقت وبالتالي تنشر متأخرة. لتجاوز هذا الضعف تم اللجوء إلى طريقة أخرى تتمثل في مقارنة الناتج المحلي الخام للفرد خلال السنوات الثلاثة الماضية بالعتبة التي يحددها البنك الدولي، حيث يكفي أن يكون الناتج المحلي الخام للفرد خلال إحدى السنوات الثلاثة الأخيرة أقل من العتبة لكي يدرج البلد ضمن قائمة الاقتصاديات الناشئة.³

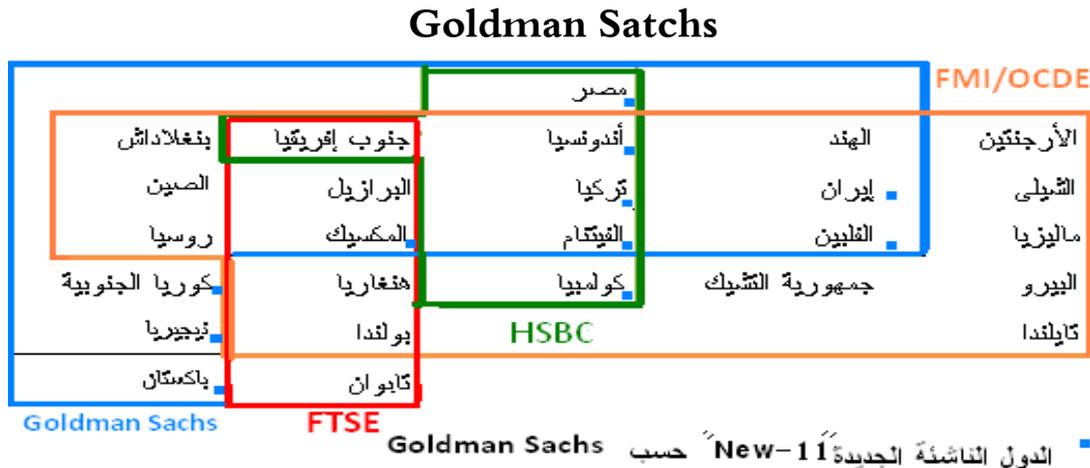
² Mbaloula Marcel, « La problématique de l'émergence économique des pays en voie de développement », Revue Congolaise de Gestion, 2011, Numéro 14, <http://www.cairn.info>, p : 110.

³ سامية زيطارى، "ديناميكية أسواق الأوراق المالية في البلدان الناشئة: حالة أسواق الأوراق المالية العربية"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004، ص: 45.

وهي أيضا مجموعة من البلدان متوسطة الدخل أخذت تتكامل سريعا مع الأسواق العالمية منذ منتصف الثمانينات، وبعد التعرض للأزمات المختلفة في الثمانينات والتسعينات نالت الأسواق الناشئة ما تستحقه من مكانة في القرن الحادي والعشرين مسجلة معدلات نمو كبيرة مع إبقاء التضخم وغيره من المشاكل المحتملة قيد السيطرة إلى حد كبير.⁴ ومن خلال كل ما تطرقنا إليه نلاحظ أنه لا يوجد تعريف موحد وجامع للاقتصاديات الناشئة، ففي البداية كان يطلق على السوق التي بدأت في التطور حيث يكبر حجمها ويزداد تطورها مصطلح الأسواق الناشئة، وهناك تعريف يعتمد على معدل النمو، وهنا يستخدم مصطلح الاقتصاديات الناشئة بدل الأسواق الناشئة، كما أنه يوجد من يستعمل المصطلحين على أساس أنهما مترادفان، فالاقتصاديات التي تتضمن أسواق ناشئة تعد بدورها ناشئة أيضا.

2.2. تصنيف الاقتصاديات الناشئة: تتعدد التصنيفات التي قدمت للدول الناشئة، وأهم التصنيفات نوردها في الشكل رقم (01) الذي اعتمده كل من FMI/OCDE و HSBC و FTSE و Goldman Satchs .

الشكل رقم (01): تصنيف الاقتصاديات الناشئة حسب FMI/OCDE و HSBC و FTSE و Goldman Satchs



Source : François Lafague, « **Des économies émergentes aux puissances émegentes** », Revue questions internationales, n° : 51, septembre- octobre 2011, La Documentation française ,p : 103.

ومن خلال الشكل السابق نلاحظ أن جنوب إفريقيا الدولة الوحيدة المشتركة في جميع التصنيفات الأربعة (الدراسة) فإننا نجدها ضمن التصنيف المعتمد من قبل كل من (Goldman Satchs و FMI/OCDE) مع دول أخرى.

⁴ أيهان كوزي وإسوار براساد، "الأسواق الناشئة تشب عن الطوق"، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2010، المجلد: 47، العدد: 4، ص: 7.

3.2. خصائص الاقتصاديات الناشئة: هناك معايير مختلفة ومتعددة يمكن اعتمادها لاعتبار دولة ما ناشئة أهمها ما يلي:⁵

- نمو تجارتها الخارجية يفوق المبادلات التجارية الخارجية.
- زيادة مطردة في الناتج المحلي الإجمالي وفي نصيب الفرد من الدخل.
- وجود رؤوس الأموال الأجنبية التي يتم استثمارها لفترة طويلة.
- اقتصاد متنوع لا يعتمد على تصدير المواد الأولية فقط.
- امتلاكها لشركات عالمية في عدة بلدان حيث يكون كل أو جزء من رأس المال لمساهمين خواص.
- تتوفر الاقتصاديات الناشئة على آفاق واعدة بفضل حيويتها الديمغرافية وعدد المستهلكين.

4.2. لمحة حول اقتصاديات البريكس (من البريك إلى البريكس): برز مصطلح البريك BRIC لأول مرة سنة 2001 من طرف Jim O'Neill اقتصادي في بنك الاستثمار Goldman Sachs، ترمز كلمة "BRIC" إلى الأحرف الأولى لتسميات الأربع دول المؤسسة لها (البرازيل، روسيا، الهند والصين)، وبعد انضمام جنوب أفريقيا سنة 2009 تم زيادة حرف S لتصبح "BRICS" بريكس".⁶

وفي منتصف يونيو 2009، عقدت دول "البريك" قمته الأولى في مدينة "يكا ترينج" الروسية، حيث تركزت المباحثات حول تداعيات الأزمة المالية العالمية وكيفية مواجهتها والحد من آثارها، كما بحثوا عمليات إصلاح النظام المالي العالمي وإعداد نظام مالي عالمي جديد لفترة ما بعد الأزمة المالية العالمية. وعقد قادة دول البريك قمتهم الثانية في البرازيل في أبريل عام 2010، وصدر في ختام الاجتماع بيان مشترك بالتشكل المبدئي لآلية التعاون بين هذه الدول. أما القمة الثالثة فكانت في أبريل 2011، وعقد قادة هذه الدول لقاءهم الثالث في مدينة "سانيا" بالصين وتقرر فيه مواصلة دفع وتوسيع التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين دول البريكس. وعقدت القمة الرابعة لقادة دول المجموعة في مارس 2012 في العاصمة الهندية نيودلهي وتوصلوا في الاجتماع إلى اتفاق مهم حول مسائل التعاون ومعالجة اقتصاد العالم. وتم خلال هذه القمة الاتفاق على إقامة مجموعة عمل مشتركة لدراسة إنشاء بنك للتنمية يهدف إلى تعزيز الاقتصاد في الاقتصاديات الناشئة والنامية.

وتنبأ عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية بأن يتفوق الحجم الإجمالي لاقتصاديات هذه البلدان في عام 2050 على المؤشرات الاقتصادية لمجموعة الدول السبع الكبرى، أما بحلول عام 2025 فسيتقدم على اقتصاد الولايات المتحدة، وقد انتشرت تسمية "بريكس" بصفة واسعة وسريعة إلى درجة أنها أصبحت اليوم جزءاً من المصطلحات المتداولة في

⁵ François Lafague, op cit, pp : 103, 104.

⁶ Adrien FROSSARD, Panorama doctrinal des BRICS :Quelle Doctrine ,pour quelle émergence ?, N°202, Paris, le 26 septembre 2011, http://www.cicde.defense.gouv.fr/IMG/pdf/20120114_np_cicde_eoia-001-brics.pdf, p: 11.

التحليلات الاقتصادية . وبالرغم من أن هذه الدول لا يشملها تحالف سياسي مثل الاتحاد الأوروبي أو تجمع تجاري مثل مجموعة "آسيان" لكنها تنسق للتأثير في الاتفاقيات التجارية الأساسية، وروسيا تؤدي دورا كبيرا في هذا التحالف.⁷ وفيما يلي نستعرض خصائص كل دولة من المجموعة على حدة:

- البرازيل: تعد هذه الدولة خامس أكبر الدول مساحة في العالم، ويقارب عدد السكان 195 مليون نسمة. ويبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي 12593 دولار لسنة 2011.
 - روسيا: تعد أكبر دولة من حيث المساحة، إذ تغطي ثمن مساحة الأرض (أكثر من 17 مليون كم²)، ويبلغ عدد السكان أكثر من 142 مليون نسمة، أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2011 فقد بلغ 12995 دولار.
 - الهند: تعتبر سابع أكبر دولة من حيث المساحة، وثانيها من حيث عدد السكان (أكثر من 1,241 مليار نسمة)، ومع بداية الإصلاحات في عام 1991 تحولت إلى واحدة من أكبر الاقتصاديات نموا في العالم، كما أن نصيب الفرد من الناتج المحلي تضاعف 228% خلال الفترة (2001_2011) ليصل إلى 1500 دولار.
 - الصين: هي الدولة الأكثر سكانا في العالم (أكثر من 1,377 مليار نسمة)، كما تبلغ مساحتها 9.6 مليون كم². ومع إدخال إصلاحات اقتصادية على نظام السوق في عام 1978 أصبحت الصين أسرع اقتصاديات العالم نموا، حيث أصبحت نصيب كبير من التجارة العالمية، فحجم صادراتها تقدر بـ 10,25% من الصادرات العالمية وتستورد حوالي 9,15% من الواردات العالمية (عام 2011)، وإذا نظرنا للناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية فقد وصل لسنة 2011 إلى 11,29 تريليون دولار بعدما كان 2,98 تريليون دولار سنة 2000.
 - جنوب إفريقيا: تحتل المركز الخامس والعشرين من حيث المساحة في العالم، ووفقا لتقديرات 2010 فهي تضم ما يقارب 50 مليون نسمة، ويعد اقتصادها الأكثر تطورا بين الدول الإفريقية، كما يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بـ 8070 دولار، وكما تحتل المرتبة الأولى من حيث انتاج الذهب.
- الجدول رقم (01): مقارنة مؤشرات الاقتصاد الكلي لدول البريكس مع بعض دول العالم.

معدل التطور 2010_2000	2010	2005	2000	الوحدة بالمليار دولار
الناتج المحلي الاجمالي				
329 %	11636 (%18)	4984 (%11)	2710 (%8)	بريكس – BRICS
46 %	31618	27255 (%59)	21547	مجموعة السبعة

⁷ عبد الله رزق، مرجع سابق، ص ص: 28، 29.

معدل التطور 2010_2000	2010	2005	2000	الوحدة بالمليار دولار
	(%50)		(%66)	G7
% 90	16176 (%25)	(%30) 13781	(%26) 8484	الاتحاد الأوروبي
% 95	63226 (%100)	45712 (%100)	32344 (%100)	العالم
الناتج المحلي الاجمالي (تعادل القوة الشرائية PPP)				
% 179	(%26) 19864	(%20) 11567	(%16) 7119	بريكس – BRICS
% 42	29487 (%38)	(%44) 25655	20710 (%48)	مجموعة السبعة G7
% 50	15941 (%20)	(%23) 13225	10582 (%25)	الاتحاد الأوروبي
% 79	76377 (%100)	57230 (%100)	42455 (%100)	العالم
صادرات السلع والخدمات				
% 433	(%15) 2968	(%11) 1467	(%6) 556	بريكس – BRICS
% 79	(%34) 6569	(%40) 5175	(%45) 3654	مجموعة السبعة G7
% 116	(%35) 6600	(%39) 5131	(%38) 3047	الاتحاد الأوروبي
% 137	18948 (%100)	12998 (%100)	7993 (%100)	العالم
واردات السلع والخدمات				
% 456	(%14) 2710	(%9) 1230	(%6) 487	بريكس –

معدل التطور 2010_2000	2010	2005	2000	الوحدة بالمليار دولار
				BRICS
% 78	7006 (37%)	5726 (44%)	3924 (49%)	مجموعة السبعة G7
% 112	6442 (34%)	5026 (39%)	3028 (37%)	الاتحاد الأوروبي
% 131	18489 (100%)	12868 (100%)	7993 (100%)	العالم
الاستثمار الاجنبي المباشر (التدفقات الواردة)				
—	368 (27%)	146 (10%)	78 (6%)	بريكس – BRICS
—	407 (30%)	572 (41%)	783 (59%)	مجموعة السبعة G7
—	878 (65%)	270 (19%)	258 (19%)	الاتحاد الأوروبي
—	1345 (100%)	1380 (100%)	1319 (100%)	العالم
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.				

تشكل دول "البريكس" حوالي 42% من سكان العالم، أما مساحتها فهي حوالي 29,5% من إجمالي اليابسة. كما أنها على الأرجح في 2015 ستساهم بنسبة 61% من النمو العالمي حسب صندوق النقد الدولي.⁸ وقدر الناتج المحلي الإجمالي العالمي والمقاس بتبادل القوة الشرائية لدول مجموعة البريكس بنسبة 16% سنة 2000، وبنسبة 26% سنة 2010، وبلغت نسبة تطوه بين 2000-2010 نسبة 179%، وتشير التقديرات الأخيرة أنه بحلول 2025 ستبلغ نسبته حوالي 40%. في حين قدر الناتج المحلي الإجمالي العالمي والمقاس بتبادل القوة الشرائية لمجموعة G7* لسنة 2000 بنسبة 48%، وبنسبة 38% سنة 2010، أما نسبة التطور بين 2000-2010 فقد قدرت بنسبة 42%، أما

⁸ Ria NOVOSTI, «Ce siècle devrait être celui des BRICS», Afrique émergente, http://www.afriqueemergente.com/index.php?option=com_content&view=article&id=490:monde-ce-siecle-devrait-etre-celui-des-brics-&catid=37:conomie&Itemid=57,

* مجموعة G7: هي الدول السبع الصناعية الكبرى الولايات المتحدة، ألمانيا، اليابان، فرنسا، بريطانيا، كندا، إيطاليا.

في دول الاتحاد الأوربي فقدت سنة 2000 بنسبة 25% أما سنة 2010 فقدت بنسبة 20%، وكان التطور بين 2000-2010 بنسبة 50%.

وتمثل دول البريكس أيضا حوالي 14% من حجم الواردات العالمية و15% من الصادرات العالمية لسنة 2010 بعدما كان نصيبها 6% لسنة 2000 من حجم المبادلات التجارية، والملاحظ خلال الفترة 2000 و2010 فإن نصيب BRICS تضاعف أكثر من أربع مرات مجموع المبادلات التجارية (الجدول رقم 1) ومن جهة أخرى تضاعف احتياطي صرف هذه الدول 13 مرة (من 268 مليار إلى 3910 مليار دولار)، وكانت حصة الأسد من نصيب الصين بمقدار 2,866 ترليون دولار.

3. آثار الأزمة على الاقتصاديات الناشئة "البريكس":

1.3. جوهر الأزمة وأهم أسبابها: واجه الاقتصاد العالمي واحدة من أعنف الأزمات وأشدّها في تاريخه الحديث، بدأت ملامح هذه الأزمة تتضح في صيف 2007 على شكل أزمة رهن عقاري انفجرت في الولايات المتحدة الأمريكية تسببت فيها القروض العقارية الرديئة، وانتقلت عدواها على نطاق واسع وتسارعت خطاها بدرجة كبيرة فتعدت إلى كل أنحاء العالم بدءا بالدول المتقدمة، ثم الناشئة والنامية. وتعددت الأسباب التي ولدت هذه الأزمة أهمها جملة من الاختلالات الهيكلية واختلالات على مستوى كل من الاقتصاد الكلي والجزئي والتي نوردتها مختصرة فيما يلي:

1.1.3. الاختلالات الهيكلية: نقصد بها مجموعة من السياسات التي بنت عليها الرأسمالية ركائزها وكانت سببا وراء هذه الأزمة، ونلخصها فيما يلي:

- **الليبرالية الاقتصادية الجديدة:** قد شكلت الليبرالية الاقتصادية الجديدة أحد أبرز أسباب الأزمة الراهنة، وقدمت التبريرات النظرية للممارسات الاقتصادية التي قادت في النهاية إلى هذه الأزمة. وكان من نتاج هذه الخلفية الفكرية ظهور نوع من ديكتاتورية السوق وتهميش دور الحكومات في ضبط الأداء الاقتصادي.⁹
- **اختلالات العولمة:** النمو غير المتكافئ في توزيع الدخل والثروة، وتزايد احتمال إنتاج الصدمات الخارجية والتعرض لها، والانحياز لرأس المال على حساب العمل بدعوى الضغوط التنافسية والتسابق على الفوز بالأسواق واغتنام فرص نقل الصناعات إلى مناطق تنخفض فيها الأجور وسائر التكاليف، والخلل الناتج عن غياب حكومة عالمية تضبط الاقتصاد الرأسمالي المعولم. فحسب تقرير منظمة العمل الدولية هناك اختلالان رئيسيان للعولمة كان لهما دور كبير في التمهيد لوقوع الأزمة وهما كل من الاختلال بين الادخار والاستثمار على الصعيد الدولي، والاختلال في توزيع الدخل داخل دول العالم وفيما بينها.¹⁰

⁹ إبراهيم العيسوي، "أثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية: قناة طبيعة الأزمة"، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، أيام 25/23 مارس 2009، بيروت (لبنان)، ص: 9-10.

¹⁰ نفس المرجع السابق، ص: 10، 11.

1.3.2. الاختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي: المتمثلة فيما يلي:¹¹

- وفرة السيولة على المستوى العالمي: نقطة البداية للأزمة كانت ناتجة عن إفراط في السيولة على المستوى العالمي ، فإذا أخذنا على سبيل المثال العلاقة بين الكتلة النقدية M_1 والناتج المحلي الإجمالي PIB لأكبر ستة دول ومناطق نقدية (الو.م.أ، منطقة الأورو، اليابان، الصين، المملكة المتحدة وكندا) حيث أنها كانت تتعدى 18% إلى 20% في المتوسط خلال الفترة (1980-2000) وتتجاوز 26% ابتداء من 2002 لتصل إلى حوالي 30% خلال الفترة (2006-2007).
- انخفاض عام لمعدلات التضخم: السيولة العالمية القوية لم تُترجم بتضخم على مستوى السلع والخدمات بل على العكس من ذلك فإن التضخم العالمي لم يتوقف عن الانخفاض مرورا بمستوى متوسط 12% إلى أقل من 5% خلال ما يقارب 10 سنوات.
- انخفاض معمم لعلاوات المخاطرة: وفرة السيولة تقود الفاعلين إلى البحث عن أصول أكثر مخاطرة لتوظيفاتهم بحثا عن المردودية مما يؤدي إلى انخفاض سعر المخاطرة، وكلما مرَّ الوقت كلما تؤخذ مخاطر أكبر دون أن يدفع لها أجر مناسب. كل هذا وفر شروط انقلاب عنيف بدأ يأخذ مكانه تدريجيا ولكن الفاعلين الماليين لم يبدوا له أهمية استنادا إلى فكرة مفادها أن البنوك المركزية تسهر على استقرار النظام في مجمله.
- انخفاض معدلات الفائدة للأجل الطويل: أدى انخفاض التضخم بالتفاعل مع انخفاض علاوات المخاطرة إلى انخفاض معدلات الفائدة للمدى الطويل رغم التضيق النقدي (الذي يعتبره بعضهم متأخرا) للسياسة النقدية الأمريكية.
- ارتفاع أسعار الأصول: لعبت دورا أساسيا في ظهور الأزمة، فقد كان لوفرة السيولة تأثير على أسعار الأصول التي كان عرضها أكثر محدودية. وشجع ارتفاع أسعار الأصول التوسع في منح القروض العقارية لأن مستوى ضمان هذه القروض يتوقف على قيمتها في السوق وليس على قدرة المستفيد من القرض، ومن جهة أخرى فإن ارتفاع أسعار الأصول العقارية يمارس ضغوط على السياسة النقدية، ويكون له تأثير أيضا على الاستهلاك يتجلى بعودة التفاؤل للنمو أو ما يعرف بأثر الثروة.

3.1.3. الاختلالات على مستوى الاقتصاد الجزئي: ونلخصها فيما يلي:¹²

- شرط المردودية: لمواجهة طلب المردودية الذي ازداد نتيجة زيادة المنافسة بين الوسطاء الماليين الجدد خاصة صناديق التحوط. وتبنت البنوك إستراتيجيتين مختلفتين في نفس الوقت: الأولى تتمثل في رفع حجم النشاط بتاريخية شروط منح القروض، والثانية تتمثل في الابتكار المالي.
- تراخي شروط منح القروض: إن سلوك البنوك فيما يتعلق بمنح القروض يتوافق عادة مع سير الدورة الاقتصادية (Procyclique): تليين المعايير عندما تكون الظروف مناسبة والتشديد في حالة تقلب الوضع. أما فيما يخص الأزمة

¹¹ Patrick Artus et autres, "la crise des subprimes", rapport du conseil d'analyse économique, La Documentation française. Paris, 2008, pp : 15,19.

¹² Ibid, pp : 27, 28.

الحالية كان لهذا العامل تأثيره الكامل حيث توضح العديد من الدراسات بصفة واضحة أن المؤسسات المالية تساهلت في منح القروض للعائلات خاصة القروض العقارية.

- ممارسات مالية ذات مخاطر عالية: واحدة من أهم الركائز التي تقوم عليها الرقابة في النظام المصرفي أنه من المفترض أن ارتفاع حجم الائتمان يصاحب بالنسبة للبنوك بارتفاع الحاجات إلى الأموال الخاصة، ولكن في السنوات الأخيرة لم تلعب هذه الآلية الاستقرارية دورها الكامل حيث أن المؤسسات المالية تكيفت مع هذا القيد بالابتكار (التوريق والمشتقات).

3.2. قنوات انتقال الأزمة إلى الاقتصاديات الناشئة: نشأت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتقلت إلى الاقتصاديات المتقدمة، ومن ثم انتقلت إلى الاقتصاديات الناشئة، وذلك من خلال عدة قنوات رئيسية:

- تأثرت الاقتصاديات الناشئة عموماً بالأزمة المالية العالمية نتيجة للضغط المالي من خلال الروابط التجارية كرد فعل إزاء تراجع الصادرات إلى الاقتصاديات المتقدمة وقت الأزمة تعبيرا عن تباطؤ الطلب الراهن أو المتوقع، واكتسبت الروابط التجارية أهمية متزايدة على مدى العشرين عاما الماضية، حيث ارتفعت الصادرات إلى الاقتصاديات المتقدمة من أقل من 10% إلى ما يقارب من 20% من إجمالي الناتج المحلي للاقتصاديات الناشئة. ويأتي حوالي نصف هذه الصادرات في الوقت الراهن من آسيا الناشئة، خاصة الصين.¹³

- انخفض الطلب على صادراتها وازدادت أسواق الصرف الأجنبي تقلبا وتشددت أوضاع تمويل التجارة وأشكال الائتمان الأخرى، وتباطأت وتيرة الاستثمار الأجنبي المباشر (كما يظهر في الشكل (6) تباطؤ في الاستثمار الأجنبي المباشر للدول محل الدراسة "البريكس" خاصة في الصين بين 2008-2009). كما أن أجواء عدم اليقين ألفت بظلالها على الاستثمار المحلي. وجاء ذلك عقب طفرة أسعار الغذاء والوقود في 2007/2008، التي بدأت تضعف الموازين التجارية ومراكز الاحتياطات الرسمية واقتضت زيادة الإنفاق الاجتماعي إلا في البلدان المصدرة للسلع الأولية.

- حققت الاقتصاديات الناشئة أداء اقتصاديا قويا غير مسبوق في الفترة السابقة على الأزمة المالية العالمية، واختلفت التجارب باختلاف البلدان، لكن في الفترة من 2003 حتى 2007 بلغ نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي المعدل لاستبعاد أثر التضخم 7%، أي أعلى كثيرا من معدلات تسعينات القرن الماضي. ونجحت هذه الاقتصاديات في تخفيض معدل التضخم إلى مستوى الرقم الواحد. ويرجع جزء كبير من الفضل في تحقيق هذه الانجازات الاقتصادية إلى الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية المستمرة التي زادت من القدرة التنافسية للاقتصاديات وجعلتها أكثر صمودا، وإلى تحسين السياسات المالية والنقدية. وترجم هذا النمو الاقتصادي المستمر أيضا بانخفاض معدلات الفقر.¹⁴

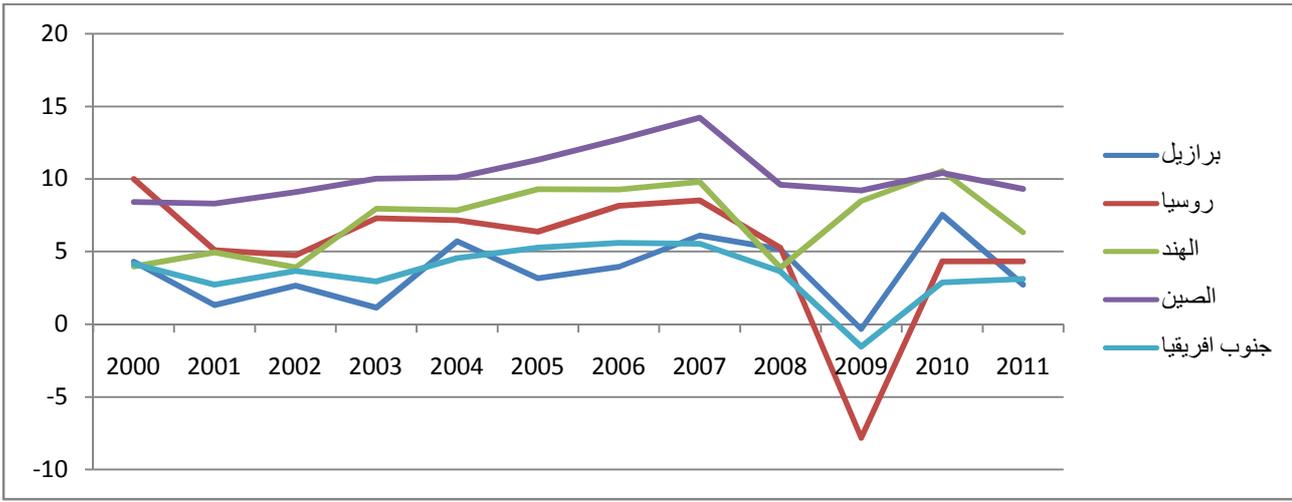
- وفي تطور أسعار الأسهم فمنذ الذروة التي بلغت الأزمة في منتصف جويلية 2007، ومؤشرات جميع الأسواق المالية انخفضت انخفاضاً حاداً، ففي دول البريكس بلغت مؤشرات S&P العالمية لأسهم رأس المال (الشكل رقم 5) أدنى مستوياتها في عام 2008.

¹³ الأزمة والتعافي، صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2009، ص: 145.

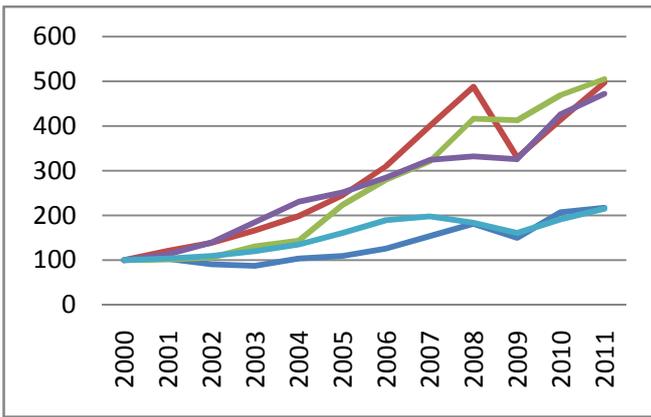
¹⁴ ثروت جهان وبراد ماك دونالد، "المتفرجون وقت الانهيار"، مجلة التمويل والتنمية، العدد: 2، المجلد: 49، جوان 2012، ص: 24.

للإشارة لم تؤثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلا بقدر ضئيل على أداء النمو في الاقتصاديات الناشئة، التي سرعان ما تعافت ليعود إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والنشاط الصناعي فيها إلى المستويات الاتجاهية السائدة قبل الأزمة. وقد عجلت السياسات التنشيطية على مستوى الاقتصاد الكلي في حدوث التعافي في الاقتصاديات الناشئة، وخاصة في الصين، حيث عززت السياسات التنشيطية القوية من الاستثمارات كثيرة الاعتماد على السلع الأولية، مما حفز التعافي بدرجة كبيرة في أسواق السلع الأولية في منتصف 2009.¹⁵

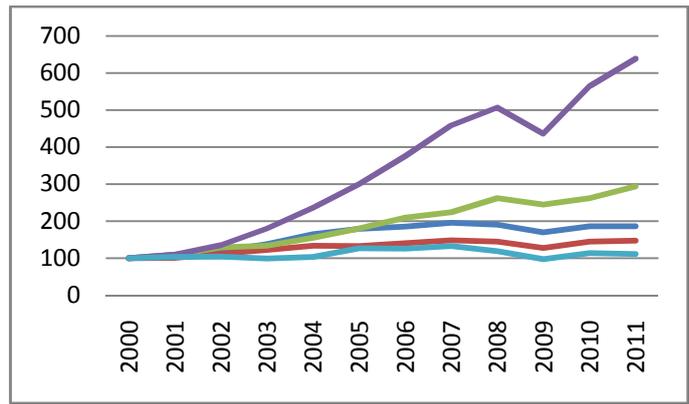
الشكل رقم (2): نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)



الشكل رقم (4): مؤشر حجم الواردات (سنة الأساس 2000)



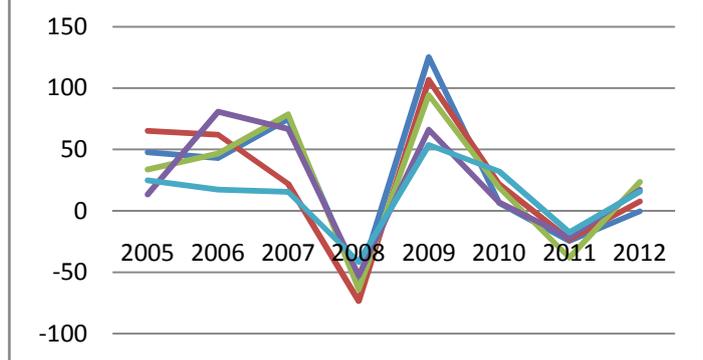
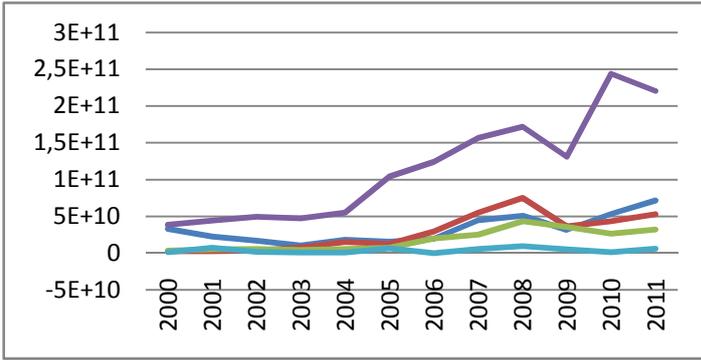
الشكل رقم (3): مؤشر حجم الصادرات (سنة الأساس 2000)



الشكل رقم (6): الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (دولار)

الشكل رقم (5): مؤشرات ستاندرد آند بور العالمية لأسهم رأس المال (% التغير السنوي)

¹⁵ توماس هلبينغ، "السلع الأولية في فترة الرواج"، مجلة التمويل والتنمية، جوان 2012، العدد: 2، المجلد: 49، ص: 30.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

3.3 عوامل قدرة الاقتصاديات الناشئة على التصدي للأزمة: وحسب "مايكل سبنس" من جامعة "ستافورد" فقد

تصدت الاقتصاديات الناشئة للأزمة بصورة جيدة، وتعافت بسرعة أكبر مما كان متوقع. وقد عادت أغلبيتها إلى معدلات النمو التي كانت قائمة قبل الأزمة.¹⁶ وتتعدد العوامل التي تفسر قدرة الاقتصاديات الناشئة على التصدي للأزمة بدرجة أكبر من الاقتصاديات الأخرى، منها تلك المرتبطة بخيارات السياسة التي تقوم بها هذه البلدان، وعوامل أخرى ترتبط بالتغيرات الهيكلية الأساسية في اقتصادياتها:¹⁷

- تحسين السياسات الاقتصادية الكلية في معظم الاقتصاديات الناشئة خلال العقد الماضي نجح في وضع التضخم تحت السيطرة عن طريق توليفة من السياسات النقدية والمالية الأكثر انضباطاً.
- أدى تناقص الاعتماد على التمويل الأجنبي والتغيرات في تكوين الدين الخارجي إلى الحد من تعرض الأسواق الناشئة لمخاطر التقلبات في التدفقات الرأسمالية، وكانت الاقتصاديات الناشئة كمجموعة المصدر الصافي لرأس المال خلال العقد الماضي. وحققت أسواق آسيا الناشئة خاصة الصين فوائض ضخمة في الحساب الجاري في السنوات الأخيرة. في حين أن اقتصاديات أخرى صاعدة خاصة في أوروبا كانت تحقق عجزاً كبيراً في حساباتها الجارية قبل الأزمة. وأثبتت هذه المجموعة الأخيرة أنها أكثر عرضة لمخاطر الأزمة، لأن الرواج الائتماني في هذه البلدان كان يمول إلى حد كبير من خلال رؤوس الأموال الأجنبية وليس المدخرات المحلية. إلا أن التحولات في طبيعة التدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الناشئة قد قللت من مدى تعرضها لمخاطر التوقف المفاجئ في التدفقات الرأسمالية الوافدة.
- ساهمت الاحتياطات الوقائية الكبيرة بالنقد الأجنبي في الوقاية من التحولات المفاجئة في سلوك المستثمرين. وعقب الأزمة المالية الآسيوية في 1998/1997 قامت الأسواق الناشئة في شتى أنحاء العالم بتجميع كمية كبيرة من النقد

¹⁶ مايكل سبنس وآخرون، "نظرة جديدة إلى الاقتصاد في عالم متغير"، مجلة التمويل والتنمية، جوان 2011، ص: 52.

¹⁷ أيهان كوزي وإسوارد براساد، مرجع سابق، ص: 8، 9.

الأجنبي لعدة أسباب منها استراتيجيات النمو الموجهة نحو التصدير وكشكل من التأمين الذاتي ضد الأزمات المرتبطة بالتوقف المفاجئ في التدفقات الرأسمالية الوافدة أو انعكاس اتجاهها.

- تنوع أنماط إنتاج الاقتصاديات الناشئة وصادراتها، رغم أن ذلك يعارضه إلى حد كبير تخصص رأسي أدى - خاصة في آسيا- إلى قيام سلاسل عرض إقليمية. ولا يتيح التنوع سوى حماية محدودة من الصدمات العالمية الكبرى.
- زيادة الروابط التجارية والمالية بين الاقتصاديات الناشئة ساهمت في زيادة قدرتها على الصمود كمجموعة، وقد أتاح النمو القوي في الاقتصاديات الناشئة وقاية البلدان المصدرة للسلع الأساسية من تأثير تباطؤ النمو في الاقتصاديات المتقدمة. وقد أدى استمرار نمو الصين خلال الأزمة مدفوعا بطفرة الاستثمار إلى تعزيز الطلب على السلع الأساسية من الأسواق الناشئة، مثل البرازيل، وزيادة الطلب على المواد الخام والمدخلات الوسيطة من الأسواق الناشئة الأخرى في آسيا. وقد اقترنت زيادة تدفقات التجارة فيما بين الاقتصاديات الناشئة بارتفاع في التدفقات المالية داخل المجموعة.
- التباين الأوسع بين الدورات الاقتصادية في الأسواق الناشئة بالمقارنة مع الاقتصاديات المتقدمة ساهم في زيادة قدرتها كذلك على الصمود. وعزز من هذا الاتجاه تزايد العلاقات التجارية والمالية فيما بين بلدان هذه المجموعة.
- زيادة حجم الأسواق المحلية نتيجة ارتفاع مستويات دخل الفرد وازدهار الطبقة الوسطى، مما قلل احتمال اعتماد الأسواق الناشئة على التجارة الخارجية للاستفادة من وفرة الحجم في بنى الإنتاج لديها وجعلها أقل عرضا لانحياز الصادرات.

الخاتمة:

كشفت السنوات الأخيرة بأن العالم أصبح مرتبطا بسلسلة من الأزمات المالية التي تعصف باقتصاديات دوله، خصوصا مع الاندماج المتزايد للأسواق وتطور تكنولوجيا المعلومات التي تسمح بانتقال الصدمات وقت حدوثها، وأصبح من الصعب تحديد مدى انتقالها ومتى تتوقف آثارها، وهذا ما حدث في أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت كأزمة في قطاع وانتقلت لجل الاقتصاديات تقريبا. وتعد هذه الأزمة من أشد الأزمات التي عرفها الاقتصاد العالمي والتي لم يتمكن الباحثين من حصر أسبابها نظرا لتشابكها وتعددتها، فهناك أسباب مرتبطة بالاقتصاد الكلي والجزئي وأسباب هيكلية مرتبطة ببنية النظام الرأسمالي تفاعلت مع بعضها البعض فشكلت أزمة مالية واقتصادية عالمية بكل المقاييس.

وعلى غير العادة كانت الاقتصاديات الناشئة عموما، واقتصاديات البريكس خصوصا الأقل تأثرا بالأزمة والأسرع تعافيا منها. وقد ساهم تصدي هذه الدول للاختلالات العالمية التي مر بها الاقتصاد العالمي في تغيير خارطة الاقتصاد العالمي لصالحها (الاقتصاديات الناشئة الكبرى من بينها دول البريكس)، بذلك يمكن القول أن النظام الاقتصادي العالمي يمر حتما بمرحلة انتقالية جديدة تحكمها اقتصاديات الناشئة الكبرى.

قائمة المراجع:

- إبراهيم العيسوي، "أثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية: فناة طبيعة الأزمة"، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، أيام 25/23 مارس 2009، بيروت (لبنان).
- أيهان كوزي وإسوارد براساد، "الأسواق الناشئة تشب عن الطوق"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد: 47، العدد: 4، ديسمبر 2010.
- عبد الله رزق، "اقتصاديات ناشئة في العالم: نماذج تنمية لافتة"، دار الفارابي، بيروت (لبنان)، 2009.
- توماس هلبلينغ، "السلع الأولية في فترة الرواج"، مجلة التمويل والتنمية، جوان 2012، العدد: 2، المجلد: 49.
- ثروت جهان وبرد ماكدونالد، "المتفرجون وقت الانهيار"، مجلة التمويل والتنمية، العدد: 2، المجلد: 49، جوان 2012.
- مايكل سبنس وآخرون، نظرة جديدة إلى الاقتصاد في عالم متغير، مجلة التمويل والتنمية، جوان 2011.
- سامية زيتاري، "ديناميكية أسواق الأوراق المالية في البلدان الناشئة: حالة أسواق الأوراق المالية العربية"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004.
- الأزمة والتعافي، صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2009.
- Adrien FROSSARD, Panorama doctrinal des BRICS :Quelle Doctrine ,pour quelle émergence ?, N°202, Paris, le 26 septembre 2011.
http://www.cicde.defense.gouv.fr/IMG/pdf/20120114_np_cicde_eoia-001-brics.pdf.
- Ria NOVOSTI, « Ce siècle devrait être celui des BRICS », Afrique émergente,
http://www.afriquemergente.com/index.php?option=com_content&view=article&id=490:monde-ce-siecle-devrait-etre-celui-des-brics-&catid=37:economie&Itemid=57,
- François Lafague, « **Des économies émergentes aux puissances émergentes** », Revue questions internationales, n° : 51, septembre-octobre 2011, La Documentation française.
- Mbaloula Marcel, « La problematique de l'emergence economique des pays en voie de developpement », Revue Congolaise de Gestion, 2011, Numéro 14, <http://www.cairn.info>.

- Patrick Artus et autres, "**la crise des subprimes**", rapport du conseil d'analyse économique, La Documentation française. Paris, 2008.